التابع · ويترتب على هذا حالة مشابهة لما يصفه سمير امين بقوله : « حيازة فائض ··· مشروط اذن بظروف خارجة عن سيطرة المجتمع (···) وهكذا يظل المجتمع عبارة عن تجمع مناطق ليست مندمجة ببعضها البعض الى درجة كافية لكي تصبح قومية » ·

الطوائف والرأسمالية

ـ ان اقتطاع الفائض من العملية التجارية نفسها هو الوجه الداخلي ، لارتباط اللبنانيين بشكل استثنائي بمصادر التراكم الخارجي وسوق العمل العالمية (ظاهرة الهجرة) · ولما كان العالم العربي هو المتلقي الاول للخدمات اللبنانية، فان التبعية العربية للامبريالية هي شرط لا مفر منه لنمو اقتصاد التبعيةاللبناني·

ـ بنهاية الشهابية وتجربتها ثبت وهم اقامة اقتصاد متماسك على قاعدة سيطرة رأس المال التجاري ، وجعل العلاقات النقدية تطرد الانعزال السياسي المؤسس على الطوائف والمناطق ·· وفي الانفجارات ترحل الدولة والرلمان، بما هي الاولى حالة ضبط للطوائف وبما هو الثاني اطار لتنظيم عملها ، فالنظام الرأسمالي الرواجي القائم يقدم للطائفة اساسها المادي بوصفها « «علاقة قرابة تضطلع بعلاقة توزيع » ، ويعيد انتاجها مع اعادة انتاج نفسه ·

وتشير دراسة خالد جابر [السلطة والتوازن في لبنان · شؤون فلسطينية ٥٠ ـ ٥١] الى الانتقال نحو « الطائفة » بما يلي : « لقد كانت مؤشرات انهيار السلطنة العثمانية امام الهجمة الاستعمارية الغربية تتلخص في الجبل بعاملين رئيسيين :

١ ـ دخول الزراعة الاحادية (التوت ـ الحرير) المرتبطة مباشرة بالسوق الرأسمالية العالمية · وما يستتبع ذلك من ضرب اسس الملكية القديمة وربطها بالتجارة والكوميسيون ·

٢ ـ توسع بيروت بوصفها مرفأ عملية التصدير والاستيراد · استتبع هذا التطور بداية انهيار علاقات الملكية القديمة قانونيا ـ خط شريف كلخانة ـ وسياسيا بدخول عوامل مساعدة على رسملة الجبل (محمد علي ، ضرب الامير بشير للتوازن المقاطعجي) وبداية انهيار شكل المراتبية القديمة ، الذي تحل مكانه الوحدة الطائفية · فأتت النعرة الدينية في لحظة انهيار الانتاج وبروز الشكل الجديد للملكية لتلعب دور قاعدة العلاقات الاجتماعية · وعلى اساس هذه الوجهة العامة ، نقرأ ثورة الفلاحين ١٨٥٨ بوصفها التعبير السياسي لمرحلة الانتقال · ونقرأ حرب ١٨٦٠ الاهلية الطائفية ، التي انتهت بتكريس نمط علاقات جديدة من جهة ، وبتكريس الطائفة المارونية كنعرة غالبة